

رؤية فكرية معاصرة لعلاقة المسلم بنفسه وبالآخرين -د. محمّد الطالبّي أنموذجاً-

الدكتور عمر بن عافية⁽¹⁾

مقدمة:

يُعَدُّ الدكتور محمّد الطالبّي⁽²⁾ من أبرز المفكرين العرب والمسلمين الذين اهتمّوا بتجديد الفكر الديني، وهو من الرعيل الأوّل الذي أسس الجامعة التونسية، وقد عرف باعتماده للمنهج التاريخي في قراءة الموروث بحثاً عن الأرضيّة الأصليّة للنصّ السماوي قبل أن تحفّه التفسيرات وسنن البشر التي تعقّلته وتدبّرتّه بصرف النظر عن الظروف التي أنتجتها؛ سواء بقوة الحجّة أو بحجّة القوّة...؛ لذلك فقد دعا إلى القراءة من ناقلات القرآن الكريم ومراعاة القراءة المقاصديّة، وليس الأحكام الصادرة في حقبة ماضية. وقد ركز الطالبّي في كتاباته على الإنسان المسلم بالرغم

(1) باحث في الفكر الإسلامي، من تونس.

(2) محمّد الطالبّي أستاذ جامعي وعالم إسلامي تونسي ولد في تونس العاصمة سنة 1921م. درس بالمدرسة الصادقيّة ثمّ بجامعة السوربون بباريس حيث حصل على شهادة الدكتوراه، وهو أوّل عميد لكلّيّة الآداب في جامعة تونس في عام 1955م، وقد التحق بالجامعة التونسيّة حيث درّس التاريخ الإسلامي في كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بتونس، قبل أن يشغل منصب عميد الكلّيّة نفسها في سبعينات القرن الماضي. وتولّى في الثمانينات رئاسة اللجنة الثقافيّة الوطنيّة. وانضمّ إلى المجلس الوطني للحريّات في تونس (المنظمات غير الحكوميّة غير المعترف بها من قبل الحكومة) في عام 1995م.

من أن ما يعيشه من مشكلات في ظلّ العولمة هي مشاكل الإنسان بعامة في كونيته لا في جنسه أو دينه. وقد سعينا من خلال هذه المقالة إلى الوقوف على أهمّ الأفكار التي ينادي بها الدكتور الطالب في رؤيته لطبيعة المسلم المعاصر في علاقته بنفسه وبالآخرين، وقد تخيّرنا الاعتماد على كتابه «عيال الله أفكار جديدة في علاقة المسلم بنفسه وبالآخرين» وهو الكتاب الثاني الذي يكتبه الطالب باللغة العربيّة، نشر سنة 1992، بعد نشره للكتاب الأوّل «أمّة الوسط: الإسلام والتحديات المعاصرة» الذي نشر سنة 1990م، إضافة إلى مجموعة من المقالات المتفرقة. وهنا نلاحظ أنّ أغلب كتابات الدكتور الطالب كانت باللغات الأجنبية وبخاصّة الفرنسيّة، لما توقّره هذه اللغة من دقّة المفاهيم بخاصّة في الدراسات المتعلقة بالتاريخ والحضارة والعلوم الإنسانيّة، كما يمكن القول إنّ الطالب اعتمد ذلك بالرغم من تمكّنه من اللغة العربيّة؛ كي تكون كتاباته رسالة عالميّة للمسلم ولغير المسلم، وللعربي ولغير العربي، ويعدّ كتابه «عيال الله» مرجعيّة في فهم فكر الطالب وتوجّهاته ومنهجه في قراءة المسائل، وهو عبارة عن حوار مطوّل أجراه الدكتور شكري المبخوت؛ أستاذ الأدب الحديث بالجامعة التونسيّة، والدكتور منصف ونّاس؛ أستاذ علم الاجتماع بالجامعة نفسها، بمساعدة حسن بن عثمان، في التنسيق والاتّصال ومراجعة النصّ وتبويبه وإخراجه على الصورة التي هو عليها. وقد تولّى فيه الدكتور الإجابة عن أسئلة صعبة وموجّهة بدقّة؛ لذلك لم يخرج الكتاب عن اعتباريّة المشافهة في بعض الأحيان، من خلال تكرار بعض الأفكار، وتفاوت الردود، من جملة أو جملتين إلى عدّة صفحات، وهذا من شأنه أن يشكّل صعوبة في البحث عن موقف أو فكرة، ربّما تكون مشتتة أو متكرّرة بنسبة تزيد أو تنقص.

ما المقصود بعنوان الكتاب «عيال الله»؟

اختيار عنوان الكتاب يلخص مضمونه، فالمؤلف استند إلى حديث نبوي بقطع النظر عن صحته أو ضعفه: «الخلق كلهم عيال الله، فأحب خلقه إليه أنفعهم لعياله»⁽¹⁾. وكلمة عيال الله تدل على الفقر والحاجة إلى الله، وليس بمعنى الولد - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً -؛ وهذا يدل على مفهوم الرحمة والمساواة، وحقوق الإنسان في الإسلام. ولعلّ مضمون الكتاب لا يخرج عن هذه الخطوط العريضة في رؤية الفرد المسلم لعلاقته بنفسه وبالأخرين، وهذا ما سنحاول الوقوف عنده من خلال عنصرين كبيرين وهما: الإسلام والأسئلة الصعبة، ومسائل حضارية.

أولاً: الإسلام والأسئلة الصعبة:

1. تدقيقات:

تطرق الطالب في هذا الفصل إلى أحوال الجامعة التونسية مبرزاً منهجه في دراسة التاريخ بين المنهج الماركسي العقلاني والمرجعيتي الدينية القرآنية مصححاً بعض المفاهيم المتعلقة بالأمة.

باشر الدكتور محمد الطالب التدریس في القسم العربي، ثم انتقل إلى قسم التاريخ؛ لأنه يرى في الانتقال من الحضارة إلى التاريخ أمراً طبيعياً بخاصة بعد إنهاء أطروحته «الإمارة الأغلبية»، فكان يدرس التاريخ باللغة الفرنسية، ثم أصبح ذلك - فيما بعد - باللغة العربية. وقد سعى إلى أن ينحو بالتاريخ إلى دراسة اليوميّ ليعين على اكتشاف حياة المسلمين اليومية في العصور الوسطى، فقال: «أردت أن أخرج به من مأساة القاتل والمقتول، تلك المأساة لا تنتهي...»⁽²⁾، فقد أراد أن يوجه اهتماماته إلى

(1) الطبراني، سليمان بن أحمد: المعجم الكبير، تحقيق وتخريج: حمدي عبد المجيد السلفي، ط2، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1406هـ/ق/ 1985م، ج10، ص86: القضاعي، محمد بن سلامة: مسند الشهاب، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1405هـ/ق/ 1985م، ج2، ص255.

(2) الطالب، محمد: عيال الله، لا، ط، تونس، دار سراس للنشر، 1992م، ص36.

تاريخ الآراء والعقائد والمعاملات وتمازج الحضارات والثقافات... أي ما يتّصل بالبيئة التي يعيشها الإنسان، فهو يرى أنّ التاريخ هو تاريخ الإنسان بدون الانحياز لدين أو لشعب أو لعرق خشية، أن ينقلب تعلّم التاريخ إلى مدرسة تُعلّم الحقد والشّعوبيّة والشوفينيّة (chauvanisme)، فيصبح بيئة على الإنسان.

فيما يخصّ مسألة مفهوم الأمة في مستوياتها الثلاثة؛ الأمة التونسية والأمة العربيّة والأمة الإسلاميّة، فإنّ الطالب يعبّر عن قضية من أهمّ القضايا الحضاريّة العربيّة الإسلاميّة، والسبب في ذلك هو عدم تدقيق المفاهيم وضبطها؛ وذلك يرجع إلى عدّة عوامل من بينها العامل اللغوي. ففي الغرب نجد كلمة (peuple) و (population) و (communauté) وكلّ هذه المفاهيم مضبوطة، أمّا كلمة «أمة» عند العرب فهي متعدّدة الألفاظ؛ فالبعثي يفهمها فهمًا، والإسلامي يفهمها فهمًا آخر، والوحدوي يفهمها فهمًا ثالثًا، ويرى الطالب أنّ هذا التشويش الدلاليّ أدّى إلى التشويش الفكريّ، ومفهوم «الأمة» كما جاء في القرآن تأويلًا لعبارة «الأمة»: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾⁽¹⁾ فهي معرفة: بأنها «واحدة» لا تتجزأ وبأنها التّفاف حول الربوبيّة التّفاف عبادة وتقوى، فالأمة بالمفهوم القرآنيّ، امتداد للأمة التي أسّسها إبراهيم عليه السلام. فهذه الأمة بالمعنى القرآني هي التي تجتمع على العبادة والتقوى بدون اعتبار الأعراق، والأجناس، والقوميّات، والحدود الجغرافيّة، والحدود الدميّة، فهي كيان روحيّ صرف يتوزع إلى شعوب ودول عديدة، مهما كانت الخلافات التي تفرّق بينهم. وبناء على ذلك، فإنّ الطالب يرى كلمة «أمة» بالمفهوم القرآني، أقرب مرادف لها في اللسانين الإنجليزي والفرنسي: communauté.

تحدّث الطالب عن العلم بين ضرورة الأخلاق وحميّة المعرفة، وتعرّض إلى إشكاليّة ضعف اهتمام العالم العربي بالعلوم والبحوث

(1) سورة الأنبياء، الآية 92: سورة المؤمنون، الآية 52.

العلمية، واستناداً إلى كلام عبد السلام الباكستاني (حائز على جائزة نوبل للفيزياء سنة 1979م) خلال استجواب من طرف فيزيائي فرنسي، أنّ عدد الباحثين في الكيان الصهيونيّ يفوق عدد الباحثين في الوطن العربيّ كله، ويرى عبد السلام الباكستاني أنّ العالم الثالث يصرف وقته في الحرب، إذًا، فلا يبقى لهم إلا نزر قليل جداً من الوقت يخصّص للعلم..!!⁽¹⁾. ويرى الطالباني أنّ في العالم الثالث من لهم المال والثروات، فيبذرونها وينفقونها في غير مواردها حتى تنضب، فيعودون كما بدؤوا رعاة... وصحراء الله واسعة! وهناك من رزق العقل وحرّم المال، فتهرب عقولهم إلى حيث يوجد المال، فيزيدون الغرب الثريّ ثروة على ثروة! وهناك من العالم الثالث من زاد فيه الاستعمار استفحالاً... بعد استقلال، وهناك من يملك في الخارج ما يفوق دين بلده الخارجي، فكيف يفكر في البحث العلمي! وهذا عوض أن يوحدوا جهودهم لإنشاء مراكز بحوث علمية للحفاظ على مواردهم البشريّة من الهجرة؛ فالعرب اليوم أبعث ما يكونون عن ذلك، فقد صحّت فيهم الآية: ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى﴾⁽²⁾، وصدق الله العظيم الذي قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾⁽³⁾، ومع ذلك فالطالباني ينظر إلى المستقبل بتناؤل معتبراً أنّ الشعوب التي استقلّت استقلالاً أولاً من الاستعمار الأجنبيّ الجليّ، بقي لها أن تستقلّ استقلالاً ثانياً من الاستعمار الخفيّ.

ويتحدّث الكاتب عن منهج قراءة التاريخ بين الماركسيّة والروحانيّة. فقد تأثر بالمنهج التاريخيّ عند الماركسيّة الذي لا يرى التاريخ مجرد سرد للأحداث؛ لأنّ الماركسية المقامة على المادّيّة التاريخية بوصفها متصوراً عامّاً، وعلى المادّيّة الجدليّة بوصفها منهجيّة متكاملة، فتحت آفاقاً عريضة أمام البحث وعقلنة التاريخ. فكيف يكون التمازج بين

(1) Abdus salam. Un Physicien. Entretien avec Jaques Vauthier ; ed. Biauchesne . Paris 1990

(2) سورة الحشر، الآية 14.

(3) سورة الرعد، الآية 11.

العقيدة من جهة والجانب الحرفي المستعمل في التاريخ من جهة أخرى؟ وكيف يفسر الطالبى نظرتة للتاريخ بأنه تبرير، أو بالأصح تجسيد للتصور القرآني؟

إجابة عن هذه الإشكالية يرى الكاتب أنه من المستحيل على أيّ إنسان أن يتحرر ممّا هو عليه، أي من بنيته الفكرية والعقلية ومن مداركه التي «أودعت فيه» بلغة الإيمان. فلا بدّ من حضور الجانب الذاتي في البنية الفكرية الموجودة في المفكر والمؤرخ. وهنا يقول: «فينبغي أن أترف بكلّ تواضع أنّ كلّ إنسان يبحث، لا يستطيع أن يتجرّد من «ذاته»! فكلّ ما نقدّم إنّما هو مشروع ذاتي...»⁽¹⁾، ولكنّه يقف عند حدود الذاتية، فيرى أنّها يجب ألاّ تصل إلى اندفاع الهوى، فيُعرف هذا النوع من الكتابة بـ«الهوائية» (subjective) وهي تعبير عن انحياز واضح إلى مذهبية أو مجموعة بل حتّى إلى زعيم. ويقرّ الطالبى بأنّه لا يستطيع التجرّد من ذاته واعتقاداته، ولكنّه يسعى بكلّ قوّة ونقد نحو الموضوعية مبتعداً قدر الإمكان عن الهوى، والمصالح الدنيئة؛ والتزوير، وابتغاء مرضاة أصحاب الجاه والنفوذ، وخشية غضبهم. وهذا ما يسمّيه الأستاذ بالاجتهاد المخلص؛ فالانسياق مع الهوائية بدون محاسبة صارمة، إنّما هو انهزام للفكر، انهزام للإخلاص، وانهزام للعقيدة مهما كانت هذه العقيدة، والكتابة الهوائية في صلف، وبلا قيد خيانة للفكر وخيانة للإنسان. ويوضح أكثر متحدثاً عن الإخلاص والتاريخ بأنّ القاعدة التي يجب ألاّ يشدّ عنها أيّ مؤرخ هي تقديس الوثيقة وحرية التأويل؛ فالتاريخ لا يتجدّد باكتشاف وثائق جديدة بقدر ما يتجدّد بتجدّد الأسئلة التي يلقيها المؤرخ على الوثيقة. ويشيد الطالبى بالطبري⁽²⁾؛ لأنّه يعدّد الروايات بخصوص الخبر الواحد حتّى وإن كانت متناقضة، فأسلوبه ومنهجيته في تاريخه هي

(1) الطالبى، عيال الله، م.س، ص48.

(2) محمّد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى سنة 310 هـ) صاحب

كتاب: تاريخ الرسل والملوك.

منهجية أهل الحديث، فأصبح جامعاً، وأصبح راوياً.

إنّ كتابات محمد الطالبي في التاريخ تبين أنّه متأثر بالقرآن، وهذا أمر طبيعي بالنسبة إليه؛ لأنّه إنسان في كونيّته ومسلم في خصوصيّته، لا يستطيع أن يتجرّد من ذاته. فالخطاب القرآنيّ يؤسّس لقيم إنسانيّة سامية كالسلم والعدل... فهو يتوجّه إلى الإنسان عموماً، وبوصفه فرداً مسؤولاً عن نفسه، وهو يسعى للانفتاح على وحدة الشعور بوحدة الانحدار من ذكر وأنثى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (1).

فالطالب تأثر بالقرآن في خطابه الكونيّ، فيكتب التاريخ تاريخاً للإنسان في مراحل ولادته الأولى وبداياته وتطوّراته عبر الزمن، ويبحث عن مسيرة الإنسان بكلّ ما يحمله من قيم متناقضة؛ فقد سعى من خلال كتاباته أن يتوجّه إلى نفع عيال الله عملاً بالحديث النبويّ، لأنّ الإنسان هو خلية من خلايا جسد جمليّ؛ وهو جسد البشريّة. ويختم الطالب هذه المسألة بقوله: «فالتاريخ هو أشمل علوم الإنسان، فهو الذي يؤسّس للذاكرة ويلهب الخيال، وهو الذي تكشف من خلاله سير الإنسان عبر متاعب عديدة، نحو اكتمال إنسانيّته: فهو - إذا - سموّ وخلق متواصل» (2).

2. القرآن ومقتضيات العصر:

تعدّ مسألة التعدّدية من قضايا عالمنا الإسلامي المعاصر، لأنّها أصبحت شيئاً يفرضه الواقع؛ فالإسلام يواجه اليوم تحديّ التعدّدية، وهي مرتبطة بقضيّة الشريعة والعلمانيّة، فكيف سيُتعامل معها؟ يرى الطالب أنّ مسألة التعدّدية متأصلة في الإنسان بطبعه، فالاختلاف سنّة من السنن الكونيّة؛ فالأمّة واحدة في مستوى العبادة والنقى، وتعدّدية في مستوى الاتجاهات الفكرية والأنماط الاجتماعيّة؛ فالأمّة تجتمع على

(1) سورة الحجرات، الآية 13.

(2) الطالب، عيال الله، م. س، ص 61.

النصّ، ولكنها تختلف في تأويلاته، وقد تبلغ حدّ التناقض بين مختلف الاتجاهات الفكرية الإسلامية. فالتعدّد طبيعة في الإنسان جبله الله عليها لأنه يريد أن يكون حرّاً مختاراً مسؤولاً عن أفعاله، فالاختلاف طبيعي -إذا- في كلّ دين وفي كلّ مذهب. وهذا يحيلنا إلى قضية تأويل النصّ الديني التي تعدّ امتداداً للتعددية وأحد تجلياتها؛ فالنصّ واحد والأفكار متعدّدة، وهكذا الامر من تعدّد القراءات في كلّ نصّ مهما كان نوعه. فكلّ الاتجاهات والحركات الحديثة من وهابية وسلفية، وإسلامية متطرّفة، وغير متطرّفة، وإصلاحية، بل وعلمانية أيضاً، إنّما هي قراءات مختلفة للنصّ الواحد قرأنا أو سنّة. ومن هذه القراءات ما يبرّر العدوانية والعنف ويكسبها الشرعية الدينية رفضاً للتعددية وحقّ «الغير» في المخالفة؛ فالحلّ يكمن في تجاوز فكرة التسامح كحدّ أدنى إلى فكرة أكثر اتساعاً هي الاحترام المتبادل، المقام على حقّ «الغير» في المخالفة والاختلاف، ورفض العنف بكلّ أشكاله، وتطوير قراءة النصوص-الاجتهاد-قراءة مواكبة، بلا انقطاع لتطوّر المجتمع والحياة عموماً.

فالمؤلف يرى أنّ الإشكالية تبدأ من المستوى التطبيقي حين يحتكم كلّ منّا إلى إسلامه! أي إلى قناعاته وتصوراته، فتنشأ أزمة تتشابك فيها خطوط الكليانية والحرية الفوضوية، وأقرب حلّ لتجنّب هذه الأزمة هو الاعتدال والوسطية المتمثلة في الإجماع الذي يأخذ بعين الاعتبار المقام المشترك بين كلّ المجتهدين المؤهلين لذلك أو جلهم. فالأزمة اليوم هي أزمة اجتهاد وإجماع، تظهر بخاصّة في مستوى الشريعة ونظام الحكم، ما دامت الأزمة قائمة «يحتكم كلّ منّا إلى إسلامه». ويعتبر الطالب نفسه من بين الذين ساهموا في إيجاد قاعدة معرفية ينطلق منها إجماعٌ جديدٌ مطابق لروح عصرنا، وذلك من خلال كتاباته بخاصّة في القضايا المتعلقة بالمرأة في الإسلام. وقد انتهج في دراسته لهذه القضايا، المنهجية التاريخية من خلال فهم النصّ باعتبار ظروف نزوله، ومقاربتة

مقاربة تراعى فيها مقاصد الشريعة. فالحرية كل لا يتجزأ، ولا ينبغي أن تكون تكتيكاً لبسط الكليانية. ويذهب الدكتور إلى أنه لا شرعية دينية في مستوى نظام الحكم؛ فباب نظام الحكم يبقى مفتوحاً أمام اختيارات الأمة طبق مصالحها في إحدائيات الزمان والمكان المتغيرة، وكلّ نظام يحقق الأهداف الكبرى التي خلقنا الله من أجلها لتحقيق العدالة والحرية وعدم الاستبداد وطاعة الله والرسول، هو نظام يتفق مع النص، لأنه لا يتنافى مع الديمقراطية، بل يوحي بها عن طريق الشورى، كما يخاطب الله رسوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَأَنفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ (1).

يتطرق الطالبي إلى الأخلاق والمقاييس من خلال حديثه عن نظام الحسبة ومدى إمكانه في هذا العصر، وفرص مساعدته على تنظيم الاقتصاد والأخلاق، ويبيّن أنّ نظام الحسبة لا تتجاوز أهميته المستوى التاريخي، وأنّ هذا النظام اعتمد طريقة للاستبداد والصعود إلى السلطة تحت شعار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، واستشهد بمحمد بن تومرت مؤسس الدولة الموحدية الذي بدأ محتسباً وانتهى مؤسساً لدولة، وأراق ما شاء من الدماء مكفراً المرابطين ومستحلاً دماءهم. ويذكر التاريخ أنّ من بين ضحاياه أبا الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي أحد أئمة العلم في القرنين الخامس والسادس الهجريين (المتوفى: 544هـ-1149م)، صاحب كتابه المشهور «الشفا في معرفة حقوق المصطفى». فالحسبة إنّما هي دولاّب من دواليب السلطة قد يأخذ أشكالاً وأساليب مختلفة حسب الزمان والمكان والضرورة. أمّا في مسألة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فقد حاولت الأمة في تاريخها الوسيط أن تنظم هذا الفرض عن طريق الحسبة، ولكن بأيّ طريقة؟ فالقاعدة تقول ألاّ يُنكر المنكر بأنكر

(1) سورة آل عمران، الآية 159.

منه. ويبقى السؤال قائماً: ما المعروف؟ وما المنكر؟. قد تختلف هذه المفاهيم من زمن لآخر ومن مكان لآخر، لكن هناك قيم قارة؛ كالعدل، والسلم، ونبذ العنف... فالأمر بالمعروف قيمة أخلاقية عامة بحكم الفطرة، فهي تتصل بالفضيلة عموماً؛ لأنّ الإنسان بحكم الفطرة يفرّق بين الفضيلة والرذيلة. فمقياس المنكر والمعروف يجب أن يكون نابغاً من الواقع والبيئة التي نعيشها، فلا يمكن تطبيق مقياس الماضي على الحاضر دائماً وأبداً، وهذا هو اتجاه النزعة السلفية التي تتخذ من السلف مقياساً لكل شيء. فالطالب يرى أنّ الحسبة ليست وظيفة ملازمة للإسلام؛ لأنها عرفت التطور نفسه الذي عرفته المؤسسات المماثلة لها في الحضارتين اليونانية والرومانية، وانتهت إلى الانقراض نفسه بانتهاء الظروف التي نشأت فيها. واليوم يمارس المسلم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عبر صناديق الاقتراع بطرق ديمقراطية، فيختار البرامج المعروضة عليه أفضلها وأقربها لعقيدته وقناعاته. وليس هناك ما يمنع المسلم أن يأمر بالمعروف بلسانه وبقلمه وباستقامة سلوكه، إذ الحرية ملك للجميع على السواء، وكلّ حرية تنتهي عندما تبدأ حرية الطرف المقابل.

ويرى الطالب في قضية التكفير والهجرة محوراً من أشدّ المحاور صلابة وثبوتاً في التاريخ الإسلامي، من خلال مراحل التاريخ الإسلامي بداية من الفتنة الكبرى-الخوارج وبخاصة الأزارقة- وصولاً إلى تاريخ الدولتين المرابطية والموحدية اللتين قامتتا بالسيوف بذريعة مقاومة العقائد الفاسدة وتكفير الخصوم والمخالفين، وما يتبع ذلك من جواز القتل وسفك الدماء باسم الدين. ثمّ يتعرّض المؤلف لمواقف بعض الفقهاء كالإمام الأوزاعي (توفي سنة 157 هـ/774م)؛ الموالي لبني أمية الذي أفتى باستحلال دم غيلان الدمشقي لأنه كان يقول بالقدر، وكالإمام مالك (توفي 179هـ) الذي قال عن الأباضية فيما رواه عنه صاحبه ابن القاسم: قال مالك في الأباضية والحرورية وأهل الأهواء كلهم: «أرى أن يُستتابوا، فإن تابوا وإلا

قتلوا» وهذا ما ذهب إليه ابراهيم الثاني الأغلبي (261-289هـ) متبعا رأياً مالك عندما أباد أباضيّة جبل نفوسة بجنوب إفريقية، كلّ ذلك احتساباً لله -تعالى- وحباً فيه! وهذه أمثلة قليلة من ممارسات العنف السياسي وتبريره باسم الدين. فهل سنعتبر من التاريخ كي لا نعيد إنتاج مآسيه وآلامه؟ فالطالب يرى أنّه ليس هناك نصّ في القرآن يدعو إلى قتل المرتدّ، وقد استشهد بعدّة آيات قرآنيّة تؤكّد حرّيّة الإنسان وعدم إكراهه في الدين. قال الله -تعالى-: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾⁽¹⁾، وقال -أيضاً-: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا أُهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾⁽²⁾. والآيات في هذا المجال كثيرة.

فهذا هو هدي القرآن، المسلم يدفع في كلّ شيء «بالتي هي أحسن»؛ فالنبيّ أخلاقه القرآن، وعلى هذه القاعدة، فالأمر بالمعروف وتوسط بين تطرفين؛ الأوّل: عدم الاكتراث واللامبالاة، والثاني: المغالاة في الإنكار إلى حدّ الاعتداء على حرّيّة «الأخر» بممارسة الإرهاب والعنف، عملاً بأقوال الرسول ﷺ: «الدين النصيحة»، و«الأعمال بالنيّات»، و«أنّ الأمّة كالجسد الواحد»، و«الناس كلّهم عيال لله».

3. المعرفة والسياسة في الإسلام:

يتناول الطالب مفهومَي الشورى والديمقراطيّة؛ وذلك انطلاقاً من موضوع السؤال المتعلّق بعلال الفاسي⁽³⁾ الذي حاول أن ينظر نظرة تحديّية للنصّ الديني، فاعتبر المراقبة الاقتصاديّة وسياسة الأسعار هي الحسبة والبرلمان والتعدديّة مجرد شوري، والنقابة تماثل ديوان المظالم، والثقة بالبرلمان مبايعة...، ويرى الكاتب أنّ هذه الأفكار

(1) سورة البقرة، الآية 256.

(2) سورة المائدة، الآية 105.

(3) علال بن عبد الواحد بن عبد السلام بن علال، الفاسي الفهري (مواليد 8 محرم 1328 هـ / 20 يناير 1910م، فاس-توفي في 20 ربيع الثاني 1394 هـ / 1974م، بوخارست) سياسي وأديب مغربي، مؤسس حزب الاستقلال وزعيم الحركة الوطنيّة المغربيّة، وأحد أعلام الحركة الإسلاميّة الحديثة التي ظهرت في القرن العشرين، التي دعت إلى نوع من السلفيّة التجديديّة.

ما دامت في إطار المجهودات الفكرية فهي طيبة في حد ذاتها، وقابلة للنقاش ويمكن الاستفادة منها، وهذا لا يعني الرفض المطلق أو القبول المطلق لها. فمشروع علّال الفاسي ينضوي تحت سمة بارزة في الفكر الإسلامي منذ عصر النهضة إلى اليوم، وهي عملية القياس أو إسقاط مفاهيم قديمة على مفاهيم حديثة. ويرى الطالب في هذه المسألة أنّ هذه الآلية في التفكير سمة طبيعية في الإنسان بما اكتسبه من وراثات (يستعمل المؤلّف الوراثات كمقابل للجينات)، وهي آراء تجعله يحمل جملة من المتصورات والمفاهيم، ويحاول -بفضل هذه الأدوات الفكرية- أن يحلّ مشاكله اليومية. وهنا تتدرج عملية الإسقاطات، فالمشكل يبدأ من تنوع الإسقاطات؛ فإمّا أن تكون سلفية بعقلية القرن الرابع الهجري، وإمّا غربية خالصة تؤدّي إلى الانبئات، لذلك يجب علينا أن نكون واعين بمشاكلنا على وجهها التي تظهر به، وأن نحسن تحليلها، وأن نحاول أن نجد لها حلولاً بقطع النظر عن الإسقاطات.

ويتحدّث الطالب عن الديمقراطية في بدايتها عند اليونانيين بأنّها لم تكن وردية؛ فقد قامت على العنصرية من خلال إقصاء العبيد والنساء من الحياة المدنية، ثمّ يشير إلى الانزلاقات التاريخية باسم الديمقراطية التي تشرّع للاستعمار فيقول: «ولا أنسى أنّ الديمقراطية الفرنسية قتلت مليون جزائريّ لأنّهم ثاروا على الشرعية الدولية... فعلى من نُمُوّه بكلمة الديمقراطية هذه؟»⁽¹⁾؛ فالشورى لم تكن ديمقراطية لأسباب عديدة منها أنّ الديمقراطية لم تكن موجودة بطريقة فعلية في الحضارة الإسلامية، كما لا يمكن أن نتصوّر أنّ الحياة اليوم يجب أن تكون صورة مطابقة للأصل، لحياة مرّت عليها ما يقرب من ألف سنة ونصف الألف. لكن يبقى هناك بعض المفاهيم الأساسية في الفكر الإنسانيّ، دعا إليها الإسلام، مثل مفهوم العدل؛ بوصفه قيمة إنسانية بقطع النظر عن الشكل

رؤية فكرية معاصرة لعلاقة المسلم بنفسه وبالآخرين - د. محمد الطالباني أستاذ جامعي -
الدكتور عمر بن عافية

الذي يخرج فيه إلى الناس، والشيء نفسه بالنسبة إلى الشورى، فهي قيمة أخلاقية لا يمكننا بأي حال من الأحوال أن نجعلها مماثلة للديمقراطية، لأنّ (la democracie) لأنها حكم الجمهور، في حين أنّ الشورى عندما نحلّها لا نجد فيها معنى حكم الجمهور، بل نجد فيها التشاور. فالإسلام -إذا يدعو إلى التشاور، والمجتمع عليه أن يتصوّر التشاور كما يشاء ويستهي، فالقرآن يدعو إلى الشورى الصادقة التي تتكيّف في شكلها وممارستها بما يتفق مع إحدائيات الزمان والمكان، وتوفّر العدل والانسجام والازدهار لكل إنسان.

وينظر الطالب إلى قضية الشريعة والسياسة من زاوية تاريخية معتبرا أنّ الماوردي (364-450 هـ) أحسن من برز ونظر لاندماج الدين والسياسة، وسعى لإصباح الشرعية على الواقع المعيش، تمرره وتبرره، وهذا يعدّ نوعاً من الإسقاط لمفاهيم من الإرث الإسلامي على الحاضر لكي يعطيه صبغة شرعية. ونجد الشيء نفسه عند الفقيه الحنبلي الذي تنتمي إليه الحركة الوهابية التي عن طريقها ارتقت الأسرة السعودية إلى الحكم، وهو «ابن تيمية» في مؤلفه «السياسة الشرعية». وهناك من تصدّى لهذه الحركات السياسية التي تتحدّث عن الإسلام بأنّه دين ودولة؛ كالمفكر المصري عليّ عبد الرازق الذي حاول أن يثور على هذه الفكرة في كتابه «الإسلام وأصول الحكم»، لكنّه لم ينجح في ثورته تلك؛ لأنّ الظروف التاريخية لم تكن مهيأة لتبني هذه الأطروحة. ويعدّ ما قام به عبد الرازق نوعاً من التبرير البعدي، تماماً كما سبق وفعل الماوردي؛ وذلك لإعطاء الشرعية لوضع موجود بحكم الواقع ودافع التطور، فتلك طبيعة الإنسان الذي يسعى دائماً إلى تبرير مواقفه بإضفاء الشرعية عليها، فيخلق شرعية لأشياء ليست لها شرعية! (مثلما فعل بوش في حرب الخليج!). فالطالب ينظر إلى الإسلام السياسي والدين نظرة مؤرّخ لا نظرة فقيه يظلم بوظيفة الإفتاء في القضايا الدينية، وهو ينزل

الحركات الإسلامية ذات الطابع السياسي في إطارها التاريخي، ومن هذه الناحية هي لا تزيد عن الحركات الإسلامية التي سبقتها على مرّ التاريخ؛ فالحركات الإسلامية لها مبرر في أذهان أصحابها، وهذا شيء معقول... ولكن في رأي مخالفيها ليس لها مبرر... وهذا ما يتولّد عنه الصراع، ويرى الكاتب أنّ الوحدة السياسيّة المزعومة للأمة الإسلاميّة إنّما هي وهم وخيال رسخ في الأذهان إلى حدّ أصبح معه يقوم مقام الواقع والحقيقة، فلا توجد وحدة سياسيّة بين الأمة الإسلاميّة وإنّما هي وحدة روحيّة، وحدة الشهادة والعبادة. ففكرة الإسلام دين ودولة، ومحاولة تركيز السياسة والنظام وطرق الحكم على أساس دولة واحدة نظامها الإسلام، ليست في الوقت الحاضر من الواقعيّة في شيء، فمن الأحسن والأفضل أن نوجّه تفكيرنا بصفة أنجع وأكثر واقعيّة وأكثر ملاءمة لظروفنا بالحوار دون إرهاب فكري ولا جسدي...، فالطالبي -هنا- لا يتحدّث باسم الإسلام، بل بوصفه مسلم يقبل بالتعددية والتعايش السلمي مع غيره على قاعدة الاختلاف. وهو من موقعه كمؤرّخ يرى أنّ في تاريخ الإسلام لا يوجد نمط إسلامي واحد في الحكم؛ لأنّه قد يعيش المسلم في بلد غير مسلم ويكون مرتاحاً في إسلامه، في حين قد يعيش في نظام آخر يدّعي أنّه نظام إسلامي، ويكون فيه مقهوراً مكبوتاً، مراقباً محاصراً... وهنا يقول: «فإنّني لا أسمح لنفسي أبداً أن أكفر أو أن أدعو إلى الهجرة أو الحاكميّة أو إلى أيّ صنف من أصناف المذهبيّات الإسلاميّة أو اتّجاه من الاتّجاهات الإيديولوجيّة، أنا لا أدعو إلى شيء البتّة، أكتفي بشيء واحد أنا فيه مع غيري على قدم المساواة وهو التعبير عن رأيي في حرّيّة...» (1).

وتعرّض الطالبي بالتحليل لمثالين للحكم الإسلامي يُعدّان أنموذجين للحركات الإسلاميّة استلهاماً وتمويلًا، وهما الأنموذج السعودي الوهابيّ المقام على شرعيّة الملك، وعلى مؤازرة فقهاءه، والأنموذج الشيعيّ

(1) الطالبي، عيال الله، م.س، ص.96.

الإيراني الذي يرفض الملكية ويتبنى نظرية «النص والتعيين» ويرى «ولاية الفقيه» في انتظار ظهور الإمام من غيبته (المهدي المنتظر). فهذان النظامان لا يلتقيان في مقولاتهما الأساسية، وكلاهما متصدّر للتصدير، وهما متهادنان بقدر ما تقتضيه المصالح الظرفية. لقد وقف الطالباني على أدبيات كل أنموذج من الأنموذجين وحدوده، وتساءل: أيهما يصلح أن يكون قاعدة دينية لمشروع سياسي يكون بديلاً عن الأنظمة التي يحاربها الإسلاميون؟ والجواب عن هذا السؤال يكمن في أنه لا توجد «قاعدة دينية لمشروع سياسي» متفق عليه من طرف الجميع أصلاً. وجوهر القضية لا تتمثل في شكل الحكم؛ بقدر ما تتمثل في ممارساته ومحتواه القانوني بالنسبة إلى الإسلاميين، الذين يعتبرون أن كل نظام يطبق أحكام الشريعة هو نظام إسلامي مهما كانت الاختلافات بين النظامين عميقة في فلسفة السلطة أو في الأحكام الفقهية. ويرى الطالباني أنه من الصعب التحدث عن الشريعة في كلمتين، ويعزز رأيه بما كتبه محمد الغزالي في هذا المجال: «لقد خيل للبعث أنه يمكن في الدول التي لا تحكم بكتاب الله وسنة نبيه السطو على الحكم بطريقة ما ثم يتحوّل هذا السطو إلى وجود مشروع عندما يقيم هذا الحاكم بعض شرائع الحدود والقصاص. فهل سيكون الحكم إسلامياً بهذه الحيلة الظريفة؟! قلت لأحد المعجبين بهذه الطريقة، إن ذلك معناه أن اللصّ الكبير يقطع اللصّ الصغير، أو كما يقول الحسن البصري: سارق السرّ يقطع سارق العلانية! وقد كشف النبي (صلّى الله عليه وسلّم) في سنته: هلاك الأمم من قبلنا إنّما يجيء من هذا المسلك إذا سرق القوي تركوه، وإذا سرق الضعيف أقاموا عليه الحد»،⁽¹⁾.

وينتقد الطالباني منظري الحركات الإسلامية الذين يختصرون المشروع الإسلامي في تطبيقات أحكام الذمّة، والحدود المغلظة... وهو لا يقدم مشروعاً بديلاً ولا يدعي ذلك، وإنّما يرسم خطوطاً عريضة للنظام الأفضل

(1) الغزالي، محمد: الطريق من هنا، لا.ط، القاهرة، دار الشروق، لا.ت، ص7.

الذي يوفر حظوظ الازدهار لكل إنسان، وإمكانية اختيار السلوك الذي يرضاه ويرضيه من دون ضغط، واختيار المصير. فمستقبل الإسلام؛ بوصفه رسالة عالمية، يكمن في قدرته واستطاعته هضم الحداثة، حتى لا يكون المسلم معاصراً للمعاصرة في قلق وعلى مضض، وإنما دافعاً للحداثة والمعاصرة في «الصراط المستقيم». ويرى -أيضاً- أنّ البديل هو الذي تحاول إرساءه الاتجاهات الإسلامية المعتدلة نسبياً - بالنسبة للكليات التي اللاهوتية التي ترفض الديمقراطية أصلاً وإطلاقاً؛ فهو ما يمكن أن يسميه «الديمقراطية البرلمانية»؛ وهو مفهوم من نحت الطالب؛ فالمقصود بهذا المفهوم «سلطة القانون» ولكن أي قانون، إنه القانون المنزّل بالوحي عن طريق جبريل ﷺ؛ أي: الشريعة. والديمقراطية - التي تحدث عنها - ليست تيوقراطية صرفة لا دخل للشعب فيها ولا ديمقراطية محضة أيضاً، سلطة الشعب فيها مطلقة ووحيدة، وإنما تقع بين نظامين، يمارس فيها الشعب السلطة طبقاً للقانون المنزل بالوحي، ومن آلياتها الديمقراطية البرلمانية التي تُعدّ نظاماً ازدواجي السلطة، اليد العليا فيه لله، وهذا النظام دستوري؛ ولكن الدستور الأعلى فيه الكتاب والسنة .

ويتحدث الطالب عن مسألة الشريعة التي وصفها بالقضية الأم، ويرى أنّ أزمنا أزمة تشريعية اجتماعية، ولن نخرج منها إلا إذا وقفنا في حل قضية الشريعة حلاً يرضي ضمائر القواعد الإسلامية العريضة لإرضاء ضميرها وإعادة الانسجام إليها؛ وذلك لا يكون إلا بالإقناع والحوار، وسبيلها الأوحده هو البحث والدرس والحوار، عن طريق معالجة القضايا الدينية في إطارها الواسع، وبمنهجيات علمية عصرية لتطوير الفكر الإسلامي وإكسابه واقعية وفاعلية أكثر؛ ما يساعد على أسلمة الحداثة ومواكبة الإسلام لمقتضيات العصر. وبدونهما لا مخرج من الأزمة، فغايتنا أن تكون السياسة عقلية وفي الوقت ذاته نظراً بنور الله⁽¹⁾.

(1) انظر: الطالبي، عيال الله، م.س، ص 119.

ثانياً: مسائل حضاريّة خطيرة:

١. الأحوال الشخصية والدين:

يتناول الطالب في هذا الفصل مسألة الأحوال الشخصية من خلال مقالة المرأة، والشذوذ الجنسي، وتعدّد الزوجات، ومقاربتها من زاوية إسلامية واجتماعية وتاريخية.

ويورد الطالب مثال الغرب الذي أقام نظام الفردية الزوجية على أساس العقيدة المسيحية، وأخذ يتراجع عنها في المستويين العقدي والعملي بالنسبة إلى السود الأفارقة. فالكنائس أخذت تكشف باحتشام إلى حدّ الآن أنّ تعدّد الزوجات لا يتعارض مع العقيدة المسيحية ولا مع الأخلاق والقيم الحضارية. وتصل المرونة في الغرب - حلاً لمشاكل الشذوذ - إلى حدّ عدم إدانة العلاقات الجنسية المثلية، فما هو النموذج الذي سنتبّعه والمغلوب مولع بتقليد الغالب، إذا ما نحن غلقنا المتنفسات التي تبيحها الشريعة؟

ويتناول الطالب مسألة الزواج من ناحية فقهية استناداً على المدونة الفقهية المالكية من خلال حديثه عن مواصفات الزواج الشرعي في الإسلام والتي تتمثل في الإيجاب والقبول والمهر وشاهدين - رجلين أو رجل وامرأتين - في العقد وفي الافتراق، وذلك بدون اللجوء إلى الكتابة، وهو ما يسمّى بالزواج العرفي اليوم أو زواج السرّ كما سمّاه مالك. ويذكر الطالب أكثر من ذلك، إذ يجوز العقد في المذهب الحنفي بالمراسلة على أن تُشهد المرأة شاهدين على نصّ الرسالة وتقول «زوّجت نفسي» فإنه ينعقد⁽¹⁾، وقد يحتاجه المسلم الذي يعيش في بلاد الغرب على شاكله «الزواج التجريبي» ولكن برخصة الشرع الإسلامي؛ فالإسلام مرّن في ما يخصّ الحياة الجنسية، فكما قال الإمام عليّ بن أبي طالب: «لا يزني إلا شقي».

ويتحدّث الطالب عن القراءة المقاصدية للنصّ الديني مشيراً إلى

(1) انظر: الجزيري، عبد الرحمن: الفقه على المذاهب الأربعة، لاط، بيروت، دار إحياء التراث العربي،

بعض إسهاماته في هذا المجال، مثل قضية ضرب المرأة وعلاقتها بالإسلام، وقضية الردّة وصلتها بحريّة الاعتقاد، بالإضافة إلى دراسات أخرى، ويؤكد على دوره بوصفه مؤرخاً في حلّ القضايا الدينيّة الشائكة. وإسهامه مهمّ وأساسيّ؛ لأنّه يضع القضايا في أبعادها التاريخيّة والإنسانيّة، فيفضّل القراءة المقاصديّة على القياس، وهذا لا يعني رفضه له في كلّ الحالات؛ لأنّه يعتبره غير صالح وغير قادر على حلّ مشاكل الحادثة، إذ يفقد النصّ البعد الحركيّ، فيقيس الحاضر على الماضي، فهو فهمٌ ماضويّ للنصّ يؤدّي إلى سدّ أفق التطوّر ورفض الحادثة. فالتحليل الاتّجاهي للنصّ والقراءة المقاصديّة التي تصاحبه تسهم بصفة حاسمة في تطوير الفكر الدينيّ. يقول الطالبّي: «إنّ في استطاعة القراءة المقاصديّة، سيراً في خطّ السّهم الموجه أن تسهم بقسط كبير في أسلمة الحادثة وتحديث الإسلام»⁽¹⁾، فيمكن تطبيق المنهج الأبستمولوجي أو الهرمونيكيّة على قضايا الحياة الاجتماعيّة، كقضية المرأة التي تمثّل جدلاً كبيراً بين الحداثيّين والإسلاميّين، وهي قضية الساعة؛ فالقراءة الإنسانيّة ليست غاية في ذاتها وإنما هي مرحلة إبستمولوجيّة منهجيّة للفرور في معنى النصّ في منطلقاته وهدفه.

2. من أجل الحوار بين جميع الأديان:

يتناول الطالبّي في هذا الفصل مسألة الحوار بين الأديان مشيراً إلى أهمّيته للتقريب بين الشعوب، مؤكّداً على ضرورة التحوّل والتعايش، مبرزاً بعض المزالق والانحرافات التي شهدتها ويمكن أن يشهدها الحوار بين الأديان.

إنّ الدين الإسلامي ليس دين كهنوت، كما نجد في الديانة المسيحيّة، وهذا لا يمنع من النظام والتنظيم في صلب منظمات جماعيّة وغير سياسيّة تمكّن من الحوار، والشفافيّة وإثراء الفكر الديني عن طريق

(1) الطالبّي، عيال الله، م.س، ص 144.

الخروج من العزلة، وهذا ليس بالأمر المحرّم في الإسلام. ويشير الطالب إلى منظمة المؤتمر الإسلامي التي كان يمكن أن تلعب هذا الدور، ولكنّ الغريب أنّ تلك المنظمة قصّرت في القضايا المتعلقة بشؤون الدين؛ فهي ليست لها وظيفة دينية، وأخفقت إخفاً كاملاً في المستوى السياسي (العجز عن منع حرب الخليج الأولى والثانية). والمسلمون -اليوم- في حاجة إلى مؤسسات مرنة تمكّن من الحوار وتبحث عن حلول للمشاكل لعننا نصل إلى إجماع مرّن، يأخذ بعين الاعتبار الحقّ في المخالفة والاختلاف، ما دمنّا نعتبر أنّ المقام المشترك بيننا هو الآية: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ (1). ويذهب الطالب إلى أنّ الادّعاء بتمثيل الإسلام، كل على وتيرته أو على وتيرة النظام الذي يستغله أو يراعه، من أهمّ الأسباب التي شلّت التفكير، وشلّت المنظمات الإسلامية على كثرتها، فبقيت محدودة الفاعلية، محصورة في الحدود التي يملها الاتجاه الديني، أو السياسي أو «السياسديني» الذي يدعمها ويوجّهها. فالإسلام بوصفه ديناً عالمياً لا يملك منظمة تشبه الفاتيكان أو التجمّع العالمي للكنائس، فلا يستطيع أن يكون طرفاً جدياً، لا في الدعوة ولا في الحوار، وقد يدفع غالباً ثمن هذا الفراغ.

ويتحدّث الطالب عن الحوار الإسلامي المسيحي - اليهودي، مؤكّداً إصراره على متابعة هذا الحوار مهما كانت العقبات والمصاعب والمتاعب وسوء الفهم، واعتقاده الراسخ في شرعيّته منطلقاً من نقطتين تتعلّقان بالحوار الإسلامي المسيحي: النقطة الأولى تتمثّل في الحرّية الفرديّة، واحترام كلّ فرد مهما كان موقعه ومهما كانت ملته وديانته، أمّا النقطة الثانية، فتتمثّل في أنّ الهدف من إقامة الحوار هو محاولة خلق جوٍّ من التفاهم بين الديانات السماويّة الثلاثة المنحدرة من إبراهيم عليه السلام. وانعدام الحوار يؤدّي إلى الحقد والعداء، والإسلام يوفر أرضية للحوار؛

(1) سورة الأنبياء، الآية 92.

فالله سبحانه يحث النبي ﷺ ويحث المسلمين على أن يتناقشوا، وعلى أن يعتقدوا الحوار مع الناس بعامّة، ومع أهل الكتاب بخاصّة، والآيات القرآنيّة عديدة في هذا المجال. قال الله -تعالى-: ﴿أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجِدْ لَهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ (1)، وقال أيضًا: ﴿وَلَا تُجَدِّلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ (2)، فالأديان يكمل بعضها بعضًا الآخر، والله إله كلّ الناس، رحيم بكلّ الناس؛ فهو «ربّ العالمين الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ»، ومن واجبنا ومن مصلحتنا أن نتحاور مع كلّ النَّاسِ، وفي كلّ المجالات التي يكون فيها الحوار مجديًا ونافعًا كي نسهم بقيمتنا الإيمانيّة والروحيّة في إعداد «الأخلاقيّة الشاملة».

كيف ينظر الطالب إلى مطاعن الحوار وأسباب غياب المسلمين عنه؟ يقرّ الطالب بوجود مطاعن للحوار، ولكن لا ينبغي إنكارها وتهويلها؛ فإنكارها سذاجة وحمق، وتهويلها ذريعة لرفض الحوار. وتتمحور مطاعن الحوار بين الأديان حول النقاط التالية: ثقافة الاستعلاء التي ما زال الغرب يمارسها، والاستعمار، وإن اختلفت أشكاله، والحملات التبشيريّة. ويرى الكاتب أنّ الكنيسة رسوليّة (apostolique)، ويستحيل عليها أن تتخلّص من تاريخها القديم والحديث، حيث يذكر تمثال «جول فيري» ونزعته العلمانيّة والاستعماريّة وخطابه الشهير الذي قال فيه: «إنّه فعلاً للأجناس الرفيعة واجبات نحو الأجناس الدنيئة» (3)، وكذلك تمثال الكاردينال «لافيجري» (1825 cardinal charle lavigerie -1892) بنزعته التبشيريّة، يحمل بيساره عاليًا الصليب وبيمينه الإنجيل. كما يذكر الطالب -أيضًا- المؤتمر الأفخارستي التبشيريّ الذي نظّم بتونس في 8

(1) سورة النحل، الآية 125.

(2) سورة العنكبوت، الآية 46.

(3) الرائد الرسمي الفرنسي لسنة 1885م، ص1066.

ماي 1930 احتفالاً بمرور مائة سنة على احتلال الجزائر. ولا ننسى حرب الخليج وما صُبَّ عليها من ثرثرة الشرعية! فليس من شكّ في أنّ العديد من رجال الكنيسة، عملاً بتعليمات الكرسي الرسولي المتجدّد، يريدون توظيف الحوار في خدمة التبشير، وهذا لا يرضي المسلمين قطعاً، فهو اعتداء على كرامة الإنسان، وغزو، واستغلال للبطون الجائعة والأجسام السقيمة العارية والقلوب البائسة الجاهلة. فالحوار ليس نسياناً ولا سداجة ولا حمقاً وجهلاً، إنّما هو يستوجب بالدرجة الأولى المعرفة، واليقظة، وحسن الأطلاع، وحسن النية، والاحترام المتبادل. فالتبشير والدعوة شيء، والحوار شيء آخر. وكيف يتمّ التبشير من دون نقض المعتقدات الإسلامية والقدح فيها - التشكيك في صحّة القرآن -؟! فالحوار ليس قلباً (le convertir)، وإنّما غايته التعايش السلمي. فهذه النزعة سبب من أسباب غياب المسلمين عن الحوار، إضافة إلى أنّ زمام المبادرة غالباً ما يكون بيد الغرب لاقتناعاً بأهميّة الحوار، وملكيّته للقدرات العلميّة الواسعة، والاهتمام بالشأن الإسلامي في الجامعات الغربيّة الكبرى. فالحوار حسب رأي الطالب يجب أن يكون جسر تفاهم، لا مواجهة بين كلّ القناعات الدينيّة، والمذهبيّات في كلّ أشكالها، والحوار اكتشاف «الغير» واحترامه كما هو، وكما يريد أن يكون. والقاعدة في ذلك هي أن لا يكون الحوار مفاوضات تقوم فيه بتقديم تنازلات متوازية كي نصل إلى قاعدة مشتركة؛ لأنّه يستحيل على أيّ إنسان أن يتفاوض على حساب ما يعتقدّه حقاً.

ويتحدّث الطالب عن العنف والحوار في المجتمع الإسلاميّ بين المسلمين وغير المسلمين من خلال مفهوم «أهل الذمّة»، ويرى أنّ التاريخ لم يتحدّث عن تصادم بين المسلمين والأقليات انطلاقاً من هذا المفهوم داخل المجتمع الإسلاميّ وإنّما كان بين نزعات دينيّة مختلفة، أو بين القبائل والأجناس المتعادية...، فكان نظام الذمّة عموماً مقبولاً لدى

الأقليات من غير المسلمين بقدر يزيد ويقلّ تسامحاً وعدلاً. ويستشهد بالمؤرخ الغربي «كلود كاهن» (Claude Cahen): طول القرون الكلاسيكية الإسلامية لم يسجل إلا اضطهاد واحد وهو ما أمر به الخليفة الفاطمي الحاكم،... ثم إنه هو نفسه نقض قراره في آخر حكمه، ورجع خلفاؤه، إلى نهاية الأسرة، إلى التقاليد السابقة المقامة على تسامح عريض جداً⁽¹⁾. فنظام الذمة ليس بنداً من بنود العقيدة، وإنما هو نتيجة للتفاعلات الاجتماعية لم يأخذ شكله المكتمل إلا في زمن الخليفة المتوكل (232-247)⁽²⁾. ويضيف الطالباني أنه لا ذكر لنظام الذمة في القرآن ولا في دستور المدينة، فإن ما يسمّى بأهل الذمة كانت، في كثير من أشكالها الاحتقارية والاستفزازية، انحرافاً عن مقاصد الشارع، ولكن لا ينبغي أن نهو ولا أن نعّم، فقد كانت التضييقات تنحصر في فترات التأزم، وهي فترات محدودة زماناً ومكاناً، ولم تبلغ قط هذه التضييقات حدّ التطرف الجماعي وتصفية غير المسلمين كما وقع مع محاكم التفتيش بالأندلس وصقلية بالنسبة إلى المسلمين. فالنظم الإسلامية الوسطية وفرت لكل الأقليات الدينية حقّ التحاكم فيما بينهم إلى قضاتهم طبق شريعتهم وأحكامهم. فهل يوجد اليوم نظام غربي يسمح للأقليات الإسلامية المهاجرة بمثل هذه الامتيازات؟! ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرَضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئاً وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾⁽³⁾. وإجابة عن سبب انقطاع الحوار، يرى الأستاذ الطالباني أن لا علاقة البتة بقضية الذمة؛ فالحوار لم يكن بمفهومه الحالي الذي سبق شرح غاياته وملابساته، فلم يخرج من ملابسات السجلات كي يتخذوا منه مقفزاً للتبشير، إضافة إلى

(1) Encyclopédie de l'islam article Dhimma 2 ; 256 (texte français)

(2) انظر: الطبري، محمد بن جرير: تاريخ الرسل والملوك (المعروف بتاريخ الطبري)، لا.ط، مصر، دار المعارف، 1968م، ص 171، 175، 196.

(3) سورة المائدة، الآية 42.

ذلك لا وجود اليوم لا للمؤسّسات الإسلاميّة الجامعة ولا للعلماء الأكفء الذين يستطيعون ما يستطيعه الغرب على قدم المساواة المعرفيّة، وقد تحوّل السجال في بعض الأحيان إلى التهجم على القرآن بالخصوص، من الجانب المسيحي، تحت مظلة العلم! فهؤلاء لا يخدمون الحوار بالمفهوم الذي يجب أن يكون عليه، المقام على القسط والبرّ والتقوى، وتجنّب الإثم والعدوان.

وختاماً يرى الطالبى أن رسالة الإسلام هي رسالة الإيمان، فهي رسالة واحدة من أوّل الخليقة إلى اليوم وإلى الغد وإلى ما شاء الله... ويستنتج أنّ كلّ الأديان تتفق على حبّ الخير «للاّخر» كما يحبّه المرء لنفسه، وهذا ما أرسل الله به رسله إلى الناس كافّة، في كلّ القارّات وكلّ الأزمان، بل الإسلام يوصي، والمسيحيّة أيضاً، بردّ السيئة بالحسنة: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ (٢١) وَمَا يُلْقِيهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقِيهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ (١).

ويضيف الطالبى: جعلنا الله أمة وسطاً كي نبلغها ونشهد عليها: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ (٢). فهل من إعجاز القرآن أن تحتلّ هذه الآية المحدّدة لمهمّة أمة الوسط، وسط سورة البقرة المكوّنة من 286 آية: وكيف لا ننقل هنا ما ورد في تفسير ابن كثير معلقاً على آخر الآية المذكورة: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَعُوفٌ رَحِيمٌ﴾ (3): «وفي الصحيح أنّ رسول الله ﷺ رأى امرأة من السبي قد فرّق بينها وبين ولدها، فجعلت كلّما وجدت صبيّاً من السبي أخذته فأصقته بصدرها، وهي تدور على ولدها. فلمّا وجدته ضمّته إليها وأقمته ثديها. فقال رسول الله ﷺ: أترون هذه طارحة ولدها في النار، وهي قادرة على أن لا تطرحه؟ قالوا:

(1) سورة فصلت، الآيتان 34-35.

(2) سورة البقرة، الآية 143.

(3) سورة البقرة، الآية 143.

لا يا رسول الله. قال: فوالله، الله أرحم بعباده من هذه بولدها»⁽¹⁾. وكيف لا يكون إله أرحم بخلقه من الأم بولدها. والخلق، كما ورد في الحديث، كلهم عيال الله: «الناس كلهم عيال الله، وأقربكم إلى الله أنفعكم لعياله». ويؤكد الدكتور الطالبي أنّ رسالة الإسلام هي الارتقاء إلى الفضيلة، وسلوك العقبة وإجلاء لروح الله في عباده، فعيال الله كلهم مدعوون لمأدبة الله، والقرآن، كما ورد في الحديث، (مأدبة الله)، وكل حرٌّ في أن يلبي الدعوة أو يرفضها. لكنّ الدعوة تبقى قائمة ومفتوحة، وكلام الله المائل دائماً بيننا دعوة متواصلة إلى عياله كافة ليُقبلوا على مأدبته، دعوة محبة ورحمة، أرسل بها رسول الرحمة، فليس الإسلام فلسفة تمرّ، ولا مذهبيّة حربيّة التلون، إنّما هو جلوس إلى مائدة الله. وتجربة وجوديّة شاملة تغذي الروح والجسد، يشترك فيها القلب واللسان والجوارح. وينتهي الطالبي قائلاً: هكذا فهمت رسالة الإسلام، ولا أفرض فهمي على أحد⁽²⁾.

خاتمة:

وبناءً على ما تقدّم، يمكن استخلاص الآتي:
- نلاحظ من خلال بدايات الكتاب وخاتمته أنّ الدكتور الطالبي أطر كتابه الأفكار نفسها تقريباً، وهي التذكير بتمسّكه بالعبقيرة الإسلاميّة، ودوره في بيان الرسالة الكونيّة للإسلام، وأنّ رحلته في الدنيا هي عبور نحو الله...، ربّما كي يؤكّد للقارئ على صدق إيمانه، وأنّ هذه الأفكار الجديدة هي تجديد في الفكر الدينيّ من داخل الإسلام لا من خارجه، كأنّه يريد أن يقول: «صنّت نفسي عمّا يدنّس نفسي» من سوء الفهم، إذ لا يتردّد الطالب في كثير من المواقف عن التذكير بدوره كمؤرّخ لا

(1) ابن كثير، عماد الدين إسماعيل بن عمر: تفسير القرآن العظيم، تقديم: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، لاط، بيروت، دار المعرفة، 1412هـ.ق/ 1992م، ج1، ص198.

(2) الطالبي، عيال الله، م.س، 189.

كفقيه يقدم فتاوى وتحليلات فقهية ولا يلزم أحداً بها.

- استعمل الطالبى بعض المصطلحات والمفاهيم بدقة؛ كمفهوم «الأمة»، كما استعمل مفاهيم من نحتته مثل: «الانسلاخسلامية» و«الوارثات»؛ عوض الجينات، و«الإناسة»؛ عوض الانتروبولوجيا، و«النفاتية»؛ عوض الإلحاد، كما حاول أن يوظف مفاهيم جديدة؛ بوصفها آليات للقراءة المقاصدية للنص، مثل: قراءة، تأويل، مقارنة، هرمنطيكية... ونادراً ما نعثر على تسميات تعود إلى نطاق الممارسة الفكرية القديمة؛ كمصطلحي: تفسير، واجتهاد... كأنه يريد أن يعود إلى النص الأصلي بقطع النظر عن التراكمات الفكرية التراثية، وهي سمة من سمات الفكر الإسلامي الحديث.

- حضور مرجعية القرآن مقارنة بالمرجعية التقليدية في قراءة النصوص الدينية؛ فلا نجد حديثاً عن أسباب النزول، ولا بيان مشكل القرآن وقراءاته، شأن المفسر التقليدي، وإنما يكتفي بالحديث بإجمال الكل في عبارة «الإسلام»، «روح الإسلام»، «مقاصد الشريعة» هروباً من مواجهة النص، وإكساب النص مرونة شرعية تتفق ومصالحة الإنسان ولا تخرج عن الخطوط العريضة لمقاصد الشريعة. فالطالبى لا يتقمص دور المفسر أو الفقيه، وإنما نجده دائماً يذكرنا بأنه مؤرخ ينظر إلى النص من منهجيته التاريخية بمفهوم السهم الموجه، فالنص ثابت مقدس والتأويل متحرك عبر التاريخ الذي لا يعود إلى الوراء.

- مقالة الطالبى في المرأة لم تخرج عما جاء به الحداد أو قاسم أمين، في مسألة المساواة والحقوق المدنية...

- تناول الطالبى مسألة الشذوذ الجنسي، وتعرض إلى تعدد الزوجات في الإسلام من رؤية الفقه المالكي، ولم يتعرض إلى المذاهب الأخرى، وكأنه يتمسك بالمذهب المالكي دون غيره من المذاهب على الرغم من

تحفظه عليه في مسألة تكفير الأباضية وقتل الثلث لإصلاح الثلثين...!

- يرى الدكتور الطالبي أنّ مجال التجديد في الفكر الديني مفتوح، ولكنّ الباحث لا يجب أن يبيح لنفسه تجاوز الخطوط الحمرّ والتشكيك بضرورات الدين... باسم العلم، وهذا ما لاحظناه في كتابه «ليطمئن قلبي» في ردّه على محمّد الشرفي⁽¹⁾ ومحمّد أركون واتهامهما بالانسلاخسلاامية (الإنسلاخ من الإسلام)، وهذا ما يعاب على الطالبي أنّه تعامل مع من يخالفه الرأي كما يتعامل مع بعض المستشرقين؛ مثل «رادينسون» (Maxim Rodinson)⁽²⁾،... حيث كان من المفروض أن لا يسقط في السجال مع تلامذته؛ كما سقط في ذلك مع البابا «بنوان» 16 الذي أثارته تصريحاته ردود فعل كبيرة في الأوساط الإسلامية، بخاصة أنّها تزامنت مع قضية الرسوم المسيئة للرسول في بعض الصحف الدنماركية والغربية.

- إنّ ما كتبه الطالبي يعتبر نقلة نوعية في تجديد الفكر الديني، لكنّه يبدو مثاليّاً سرعان ما يتصلّ من بعض الأسئلة مذكراً بمهمته بأنّه دارس تاريخ ومؤرّخ وقارئ للقرآن لا أكثر أي لا يتعمّص دور الفقيه أو المفتي، ولكنّ آراءه في كتاب «عيال الله» تخلّى عن بعضها بخاصة مع مخالفه - كما أسلفنا - وبخاصة في كتابه «ليطمئن قلبي»، والسؤال الذي يطرح نفسه هو ما مدى تعبير الطالبي عن أفكار المسلم المعاصر وتطلّعاته إلى مستقبل أفضل؟ وهل يمكن أن يجد المسلم حلولاً في كتاب عيال الله مع ما يشهده العالم من تقلّبات وأحداث متسارعة وتحديات، وهل يطمئن قلب المسلم في ظلّ قراءات مثالية إيمانية وسجلات مع المخالفين من المسلمين وغير المسلمين؛ كقضية «الانسلاخسلااميين والبابا بنوان»؟

(1) للأستاذ عبد المجيد الشرفي كتابات عديدة؛ منها: «الإسلام بين الرسالة والتاريخ»، «الفكر الاسلامي في الردّ على النصارى إلى نهاية القرن الرابع هجري العاشر ميلادي»، وهذان الكتابان اعتمد عليهما الطالبي في الردّ على الشرفي.

(2) لسانى ومؤرّخ وعالم اجتماع فرنسي (1915-2004م)، مهتمّ بالدراسات الاستشراقية والإسلامية كتب كتاباً عن السيرة النبوية بعنوان «Mohamet».